العملات الرقمية

هوس بالثراء السريع عالمياً وتحذيرات رسمية محلياً

رغم الشكوك التي تحوم حول العملات الرقمية (الافتراضية منها والإلكترونية)، إلا أنها تلقى ترحيباً متزايداً، واهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة، ما يؤكد أن التعاملات المالية عبر الإنترنت في طريقها للحصول على نسبة كبيرة من التعاملات المالية الدولية، في عصرٍ قلّت فيه التعاملات النقدية المعتادة، مقابل الاهتمام بمفهوم المجتمع الـ «لا نقدي». العملات الرقمية، في مقدمتها «البيتكوين» التي حققت مكاسب قياسية بوقتٍ قصير، حصلت على شعبية واسعة وسط رغبات المتداولين بالثراء السريع، كونها ليس لها قيمة محددة مثل السلع الثمينة كالذهب والفضة ولا تصدر عن حكومات بعينها وليس لديها مجلس إدارة يديرها ويقرر قيمتها. ويحذر المصرف المركزي الإماراتي من استخدام «العملات الافتراضية» في الدولة بهدف حماية المتعاملين من أي عمليات احتيال، قد يتعرّضون لها نتيجة استخدام هذا النوع من المدفوعات غير الآمن في التعاملات عبر الإنترنت، خصوصا وإن هذه العملات لا تطبع وفقاً لنظام المصرف المركزي، ولا تخضع لإشرافه ومتابعته، كما إنها تعدّ منفذاً من منافذ عمليات غسل الأموال.

وفى السياق ذاته، حذر خبراء محليون ودوليون ومسؤولون من مخاطر الانسياق وراء العملات الافتراضية لا سيما وأنها غير خاضعة لرقابة المصارف المركزية، وتشكل تحايلاً على المنظومة النقدية الرسمية الخاضعة للرقابة وقوانين مكافحة غسل الأموال ما يجعلها لا تلقى رواجاً عاماً أو قبولاً رسمياً لدى الجهات الرقابية بالدول الخليجية والعربية. وقدر الخبراء والمحللون في تصريحات لـ«البيان الاقتصادي»، أن تتجاوز تداولات عملة «البتكوين» ما قيمته مائة مليار دولار عام 2017.

■ دبي - رامي سميح

مصرفيون ومسؤولون يؤكدون أنها تفرض تحديات متزايدة على المصارف المـ

العملات الرقمية خطر يُهدّد استقرار القطاعيـــ

دبي - رامي سميح

حـذر خبراء ومصرفيون ومسـؤولون محليون من مخاطر الانسياق وراء العملات الافتراضية لا سيما وأنها غيـر خاضعة لرقابـة المصـارف المركزية، وتشـكل تحايلاً على المنظومة النقدية الرسـمية الخاضعة للرقابة وقوانين مكافحة غسـل الأموال مـا يجعلهـا لا تلقى رواجـاً عاماً أو قبولاً رسـمياً لدى الجهـات الرقابية بالدول الخليجية والعربية.

وقـال هـؤلاء لـ«البيـان الاقتصـادي»، إن هناك صعوبة كبيرة فـي تتبع العملات الرقمية وأبرزها «بيتكوين» مـن قبل السـلطات الرقابية الدولية والمحليـة، وبالتالي فإن أبـرز المخاطر المرتبطة بتداولهـا هـو إمكانية اسـتخدامها فـي تمويل الإرهـاب والجريمة المنظمة وغسـل الأموال عبر التحويـل من الحسـابات المصرفية المعتادة إلى نظيراتها الإلكترونية الافتراضية. وأشـاروا إلى أن تنامي اسـتخدام العملات الافتراضية بما في ذلك علـى صعيد التحويلات عبـر الحدود، يضع مزيداً مـن التحديات على المصـارف المركزية العربية، ويؤثر على استقرار القطاع المالي والمصرفي.

غير مشروعة

وقال الخبير المصرفي، أمجد نصر، إن العملات الرقميـة مثـل البيتكوين خرجت عـن النطاق التقليدي للعملات الرسـمية كونها غير مصدرة من قبـل الحكومـة ولا تتحرك أسـعارها على أساس الأوضاع الاقتصادية في بلد معين لا سيما وأن أغلب مصدريها مجهولون حتى الآن.

وأشار نصر إلى أن العملات الرقمية قد تستخدم كأداة أو وسـيط للتعاملات غير المشروعة بهدف تسهيل تحويل الأموال للإرهابيين، أو لاستخدامها في عمليات «غسـل الأمـوال»، كما أنها قد تكون وسـيلة للتهـرب الضريبي في ظل غيـاب الرقابة عليها، فضلاً عن ارتفاع مخاطرها بشـكل كبير مع تزايد عمليات المضاربة عليها.

ولا يسـتبعد نصر أن تكـون العملات الرقمية مجرد فقاعة وقتية ستزول بمرور الوقت، مضيفاً: «من الـوارد جداً أن يكون هذا الهوس بالعملات الافتراضي مجرد فقاعة وقتية سـيدركها الجميع مـع مـرور الزمن». وتابـع نصـر: «عندما نقوم بشـراء عملات مثل الـدولار الأميركي أو الفرنك السويسري فإننا نعلم جيداً من المصدر والضامن لهـذه العمـلات وبالتالـي نكون فـي مأمن من أي مخاطـر قـد تحدث لكن في حـالات العملة الإلكترونية لا يوجد ضامن وبالتالي فأنت معرض للخطر بنسـبة 100٪ في ظل غياب التشـريعات والقوانيـن المنظمة لهذا النـوع من العملات».

ولفـت الخبير المصرفي إلى وجود انقسـام كبير حـول العالم بين مؤيد ومعـارض لهذه العملات إذ إن هنـاك بعض الـدول تؤيـد التعامل بهذه العملات، بينما هناك دول أخرى تحارب بشراسة انتشـارها، منوهـاً إلـى مخاطر انجـراف صغار المسـتثمرين والباحثين عن الربح السـريع نحو هذا النـوع غير المضمون من الاسـتثمار بهدف تحقيـق عوائد ضخمة وكبيرة فـي فترات زمنية أقل وهو ما قد يعرضهم لخسارة جميع أموالهم.

تحولات متسارعة

وقال الدكتور عبدالرحمن الحميدي، المدير العام ورئيـس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، إن هناك تحولات متسارعة حول العالم ناتجة عما يعرف بالثورة الرقمية وتنامي استخداماتها، التي باتت تشـكل متغيراً مهماً فـي الصناعة المالية والمصرفية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها، ومنها استخدام العملات الافتراضية.

وقـدر الحميـدي أن تتجاوز تـداولات عملة «البيتكوين» على سـبيل المثـال ما قيمته مئة مليار دولار عن عام 2017، منوهاً إلى أن تنامي اسـتخدام العمـلات الافتراضيـة بمـا في ذلك على صعيـد التحويلات عبر الحدود، يؤدي إلى تداعيات على استقرار القطاع المالي والمصرفي، ويفرض تحديات على المصارف المركزية.

ثورة رقمية

وقال مازن البسـتاني الشريك ورئيس الخدمات المصرفيـة والتمويـل فـي مكتـب «بيكر آند ماكنـزي - حبيب المـلا»، إن العملات الرقمية ومنهـا «البيتكويـن» و«الايثريـم» هي جزء لا يتجـزأ من الثـورة الرقميـة والتكنولوجية التي تجتاح العالم اليوم ولاسـيما في القطاع المالي والمصرفـي، منوهـاً إلـى أن الغمـوض ما زال يكتنف تلك العملات وسط تحذيرات كبيرة من السلطات المصرفية والرقابية بشأنها.

وأشـار البسـتاني إلى وجود مخاطـر كبيرة جراء التعامل على هذه العملات خصوصاً وأنها

سوق افتراضية آخذة في النمو

سجلت العملات الرقمية مكاسب قوية خلال السنوات الماضية، لتنجح في إثبات خطأ توقعات عدد من قادة الاستثمار والفكر الاقتصادي حول العالم، لا سيما بعدما سجلت «البيتكوين» الأكبر من حيث القيمة السوقية بين العملات، مكاسب تجاوزت 300 % منذ بداية العام الحالي.

%468
زيادة في عدد العملات الرقمية خلال 12 شهراً

%45.2
نسبة استئثار «البيتكوين» على سوق العملات الرقمية

392
عملة رقمية موجودة في الأسواق حالياً مقابل 8 عملات في 2013

القيمة السوقية لجميع العملات الرقمية
بالمليار دولار

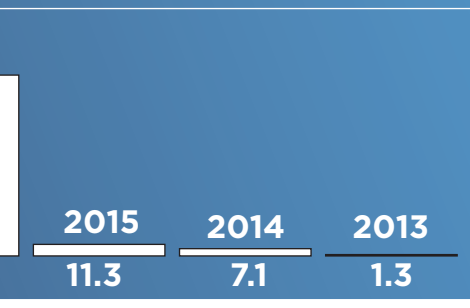

عبدالرحمن الحميدي: الثورة الرقمية باتت تشكل متغيراً مهماً في الصناعة المالية والمصرفية

أمجد نصر: تشكل تحايلاً على المنظومة النقدية الرسمية الخاضعة للرقابة والقوانين

مازن البستاني: جزء من الثورة الرقمية والتكنولوجية التي تجتاح العالم

منى مصطفى: مصدر قلق للدول من استخدامها في عمليات غير مشروعة

تاريخ العملات الرقمية.. عقود ذكية بتقنيات تشفير معقدة

"العملات الرقمية".. تسـمى أيضاً بالعملة المُعماة أو العملة الإلكترونية، وهي عبارة عن تمثيل لممتلكات رقمية. وبشـكل أكثر دقة، فهي عبـارة عن برنامج مكتوب بلغة برمجة معينة وباسـتخدام تقنيات تشـفير عالمية تجعل من عملية اختراقها والتلاعب بها امراً أشـبه بالمسـتحيل، وهي مصطلح يتم اسـتخدامه للدلالة علـى جميع هذه التطبيقات التي تستخدم تقنية بلوك تشين سـواءً كانت هذه التطبيقـات تمثل عملة رقميـة أو أنهـا تمثل شـيئاً اخـر كالعقود الذكية وغيرها.

وتختلف العملة الرقمية عن المادية (مثل الأوراق النقديـة والعمـلات) التي تعرض خصائـص مماثلة للعملات المادية، إلا أنها تسـمح بالمعاملات الفورية ونقل الملكية بـلا حدود. وعلى غرار الأمـوال التقليدية، يمكن أن تسـتخدم هذه العملات لشـراء السـلع والخدمات الماديـة، ولكن يمكن أيضا أن تقتصر على مجتمعات معينة، على سبيل المثال للاسـتخدام داخل لعبة على الإنترنت أو شبكة اجتماعية.

وظهرت "العملات الرقميـة"، ومنها عملة "بيتكوين" في اليابـان، بنهاية 2008، ولم تحصـل علـى تغطية قيمتها مـن الذهب أو العمـلات الأجنبية، وليسـت لها علاقة بالمصارف المركزية.

واليوم، هناك عشرات العملات الإلكترونية المطروحة للتـداول بالإضافة إلى أكثر من 800 عملـة أخرى في مراحـل متباينة من الاسـتعداد للطرح في التداول، وقد يكون بعضها مجرد مشـاريع وهمية بسـبب قلة افتقارها للمعايير التنظيمية.

وتقـول إحداها وهـي وانكوين إن قيمتها الإجماليـة تزيد على قيمة بيتكوين وتؤكد أنها تستعد لبدء التداول في العام المقبل، رغم الشـكوك والانتقادات التـي تواجهها بسبب انتشارها السريع وقلة الشفافية في آلية إصدارها.

ولا يسـتبعد بعـض المحلليـن أن تهـدد العملات الإلكترونية المشـفرة في المدى البعيد سـيادة المصارف المركزية، بما قد يـؤدي إلى محاربتهـا أو ترويضها في نظام خاضع للرقابة.

ورغـم هـذا القلـق، إلا أن عـدداً مـن المؤسسـات المالية العالمية كشـفت منذ العام الماضي عن خطط لاعتماد العملات الإلكترونية المشفرة اعتباراً من عام 2018.

وأعلـن مصرف يو.بي.أس السويسـري في أغسـطس 2016 عن خطط لاعتماد عملة رقمية بالتعاون مع 3 مصارف دولية أخرى، لكنه لم يذكر هوية العملة.

وذكر أن اسـتخدام العملات المشفرة من شأنه تحسـين كفاءة الأسواق المالية لأنها تخترق الحدود وتسهل التعاملات.

وتشـير تقارير إلى أن 3 مصارف أخرى هي "بـي.أن.واي ميلون" الأميركي و"دويتشـه بنك" الألماني و"سانتاندير" الإسباني تعتزم إدخال العمـلات الإلكترونية في تعاملاتها العام المقبل.

دبي - البيان

ـــــركزية عالمياً وعربياً

ـــن المالي والمصرفي

وغيرها من العملات الرقمية عرضة لتقلبات كبيرة في الأسعار إذ قد تخسر 10٪ من قيمتها في يوم وتربح نفس القيمة في اليوم التالي.

وتابع: «كذلك هذه العملات معرضة لأي تصريح أو تنظيم من قبل السلطات الرقابية والنظامية كما حصل مؤخرا مع تصريحات الرئيس التنفيذي لبنك جي بي مورجان الذي اعتبر أن البيتكوين احتيال، أو كما حدث مع قرار السلطات الصينية بمنع الطروحات الأولية للعملات الرقمية».

مخاطر ضخمة

وحذرت منى مصطفى، عضو اللجنة العلمية بالمجلس الاقتصادي الأفريقي، من توسع انتشار العملات الرقمية الإلكترونية، مشيرة إلى أن التعامل بالعملات غير الرسمية والقانونية قد يعرض لمخاطر ضخمة خصوصاً وأن تلك العملات غير نظامية وغير قانونية.

وأضافت منى أن العملات الرقمية انتشرت بشكل كبير في عالمنا العربي بالآونة الأخيرة، خصوصاً بعد اعتراف ألمانيا رسمياً بعملة البيتكوين وقيامها بفرض ضرائب على الشركات التي تتعامل بها، لكن الولايات المتحدة لم تعترف بها حتى الآن بالرغم من تعامل الكثير من المؤسسات الأميركية بها، مشيرة إلى أن ذلك يرجع إلى مخاوف الدول من عمليات القرصنة التي يمكن أن تقع بتلك العملة. وأشارت منى إلى أن تلك العملات تعتبر لامركزية ولا وجود فيزيائي وبالتالي من الممكن أن تتسبب في الوقوع في شباك القراصنة أو أن تتسبب في خسائر ضخمة للمؤسسات سواء الخاصة أو الحكومية.

وأوضحت منى أن الغموض الذي يكتنف تداولات العملة الافتراضية، لا يزال مصدر القلق الأول للدول الخليجية والعربية من استخدامها في عمليات غير مشروعة، مثل تسهيل عمليات تحويل الأموال للإرهابيين، أو تسهيل عمليات «غسل الأموال» ونقلها بين الدول تحت ذريعة الاستثمار بمثل هذا النوع من الأدوات التي لم تلقَ قبولاً رسمياً لدى الجهات الرقابية.

ليست مصدرة عن مصرف مركزي ولا مسنودة بأية أصول كالذهب وغيره من الأصول الأخرى كالعملات التقليدية التي كانت تعتمد بشكل رئيسي على غطاء الذهب إلى أن تم الانتهاء من ذلك في أوائل السبعينيات من القرن الماضي عندما فكت الولايات المتحدة ارتباط عملتها بالذهب وأصبحت العملات تستمد قوتها من ثقة الجمهور بها وليس أكثر.

ونوه إلى أن العملات الرقمية اتخذت خطوة أمامية مقارنة بالعملات التقليدية، حيث أصبحت لا تعتمد فقط على الثقة بها بل أيضاً لا تصدر عن أي مصرف مركزي وليست مسندة بأي أصل. وأشار إلى أن هناك مخاوف متزايدة من استخدام العملات الرقمية في عمليات غير مشروعة كغسل الأموال وشراء مخدرات، لافتاً إلى أن السلطات الرقابية في عدة دول اتخذت بعض الخطوات الضرورية لتقنين وتنظيم تلك التعاملات.

وأشار البستاني إلى أن عملة «البيتكوين» بدأت في عام 2008 وهي تساوي في تداولات اليوم حوالي 4 آلاف دولار أميركي أي ما يعادل أكثر من ثلاث مرات قيمة أونصة الذهب، لكنها

عملات رقمية بديلة

ليست عملة الـ «بيتكوين»، التي ذاع صيتها أخيراً، هي العملة الرقمية الوحيدة المتواجدة حاليًا في الأسواق الافتراضية، حيث برزت أخيراً مجموعة متنوعة من العملات الافتراضية البديلة وفيما يلي أبرزها.

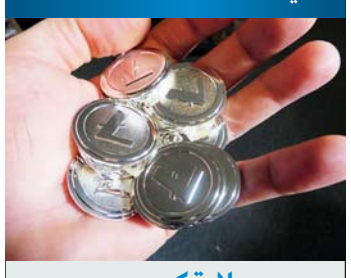

لايتكوين:

إذا كان البيتكوين هو الذهب فإن اللايتكوين هو الفضة، كما يقول الجميع، وزادت شعبيتها في الآونة الأخيرة وهي تستند على بروتوكول بيتكوين نفسه.

دوجيكوين:

تعني عملة الكلب الإلكترونية وتحوي صورة كلب في شعارها ومن أهم ميزاتها سرعة إنتاج العملة.

نوفاكوين:

عملة افتراضية مشفرة رقمية تستند إلى كود المصدر المفتوح وعلى بروتوكول الإنترنت الند للند. تختلف عن معظم العملات الرقمية البديلة كونها تدمج برامج الحماية داخل نواة العملة.

نيمكوين:

هي منصة متعددة الاستخدامات يمكن استخدامها لنظام أسماء النطاقات غير المركزي وغير المنظم، نوع من الإنترنت الخاصة بها. ويمكن أيضا أن تستخدم لإرسال الرسائل، والتصويت، ونظام تسجيل الدخول.

بيركوين:

هي عملة أخرى من مبدأ العملة الافتراضية المشفرة الرقمية ومثل البيتكوين وتستند إلى بروتوكول الإنترنت الند للند.

فزركوين:

هي عملة افتراضية رقمية مشفرة تقوم بضبط صعوبة التنقيب في كثير من الأحيان. وخلافا لبعض العملات الرقمية الأخرى، فإنها يتم تحديثها بانتظام لدمج الميزات والتحسينات الجديدة.

إعداد: رامي سميح
غرافيك: حسام الحوراني
البيان

تحذيرات واسعة من استخدام «المشفرة» في الدول العربية

حذرت جهات رسمية ومصارف مركزية في الدول العربية من العواقب السلبية لتداول العملات الرقمية خصوصا «البيتكوين»، لا سيما في ظل كونها خارج المظلة الرقابية داخل تلك الدول. وقالت تلك الجهات في بيانات رسمية، إن تلك العملات فاقدة لأي تنظيم دولي يكفل حقوق المتعاملين بها، ما يجعل التعامل بها محفوفاً بمعدلات عالية من المخاطر إلى الدرجة التي تهدد معها حقوق المتعاملين بها خصوصا وإنها عملات افتراضية لا يمكن تتبعها، وليس لها وجود ملموس.

الإمارات

أعلن مصرف الإمارات المركزي مؤخراً بأنه حظر استخدام كل «العملات الافتراضية» في الدولة بهدف حماية المتعاملين من أي عمليات احتيال، قد يتعرّضون لها نتيجة استخدام هذا النوع من المدفوعات غير الآمن في التعاملات عبر الإنترنت.

وفى السياق ذاته، حثّت سلطة دبي للخدمات المالية المستثمرين توخي الحذر وبذل العناية الواجبة لفهم المخاطر التي تنطوي عليها المشاركة في تعاملات الطروحات الإلكترونية الجديدة والمتطورة حيث إن بعض هذه المنتجات تطرح عملات رمزية أو افتراضية أو رموزاً أخرى للعملة الافتراضية مقابل سعر الشراء أو الاشتراك في منتج ما، ويشار إليها بالعملات المشفرة.

وطالبت السلطة في بيان رسمي صدر عنها قبل عدة أيام، بضرورة الحذر من مثل هذه التعاملات قبل التعامل مع أي أشخاص يروجون لمثل هذه العروض في مركز دبي المالي العالمي أو تقديم أي دعم مالي لهذه العروض، مبينة أنه يجري طرح هذه الأنواع من المنتجات للعامة بصورة متزايدة خلال فعاليات جمع الأموال والتي يشار إليها بـ «الطرح المبدئي للعملة» أو «بيع العملة الرمزية». وقالت سلطة دبي للخدمات المالية إن هذه الأنواع من المنتجات المطروحة والنظم التكنولوجية المعقدة التي تدعمها والمخاطر الفريدة التي قد لا يسهل تحديدها أو فهمها، والتي يمكن أن تزداد تعقيداً عندما تتم عملية الطرح عبر الحدود، يجعل من هذه المنتجات استثمارات عالية الخطورة، مشيرة إلى أنها لا تُنظم هذه الأنواع من المنتجات كما أنها لا ترخص شركات في مركز دبي المالي العالمي للاضطلاع بهذه الأنشطة.

السعودية

جددت مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، التي تعمل بمثابة البنك المركزي في المملكة، قبل أيام، تحذيرها من العواقب السلبية لتداول العملات الإلكترونية، حيث أكدت أن هذا النوع من العملات «لا يعد عملة معتمدة داخل المملكة».

وأفادت «ساما» بأنها تحذر من العملة الافتراضية، لما لها من عواقب سلبية على المتعاملين، مشيرةً إلى أنها تكتسب خطورتها من كونها خارج المظلة الرقابية داخل المملكة.

مصر

أعلن البنك المركزي المصري أنه ليس لديه نية لتداول أو إصدار تشريع أو قانون خاص يتيح تداول العملات الافتراضية، والاعتراف بها كمنتج مالي في المعاملات المالية والمصرفية.

وأوضح المركزي أنه حتى الآن لا يوجد تشريع خاص بالعملات الافتراضية في مصر يتيح تداولها، وأن التعامل يتم بالعملات الرسمية فقط وأن الرقابة المالية ستلاحق مؤسسيها. وأشار إلى أن التعامل بهذه العملات داخل مصر يتم على مسؤولية المتعاملين بها، مع العلم أن سوق تداول العملات المسمى بالـ «فوركس» غير مرخص بداخل مصر رغم أنها عملات مقننة ومصدرة من البنوك المركزية مثل اليورو والدولار الأميركي والفرنك السويسري والين الياباني.

الكويت

طلب اتحاد المصارف في الكويت من البنوك قبل عدة أشهر بضرورة تحذير عملائها من استخدام ما يعرف بالعملة الافتراضية، وذلك بعد أن بدأت تنتشر بشكل يرفع معدلات المخاطر على متداوليها.

كما طلب اتحاد المصارف من البنوك تعزيز جهودها نحو حماية العملاء من انتشار هذه العملة، خصوصاً أن «بيتكوين» افتراضية ولا يمكن تتبعها، وليس لها وجود ملموس، موضحة أنها عبارة عن عملة رقمية، فائدتها إجراء تحويلات فورية إلى أي شخص في أي مكان في العالم عن طريق الإنترنت.

شخص من بين كل 10 يتداولون العملات الرقمية مُعرّض للاحتيال

أظهرت دراسات حديثة وجود احتمالات كبيرة لسقوط شخص من بين كل 10 أشخاص يتداولون العملات الرقمية ضحية لعملية احتيال أو سرقة إلكترونية، في إشارة جديدة تعزز الشعور بالحذر من العروض الأولية لهذه العملات.

وأفادت شركة «تشاينا - أناليسيس»، التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، وتعمل على تحليل المعاملات وتوفير برمجيات لمكافحة غسيل الأموال، في دراسة حصلت «البيان الاقتصادي» على نسخة منها، بأن عمليات الخداع الإلكتروني دفعت قيمة الخسائر إلى 225 مليون دولار العام الجاري.

ونوهت إلى أن عمليات الاحتيال تعتمد على خداع المستثمرين لإرسال أموالهم إلى روابط عبر الإنترنت تتظاهر بأنها لمواقع تعمل في توفير التمويل عبر العروض الأولية للعملات الرقمية ـ إحدى أدوات التمويل الجماعي للمستثمرين - التي تتم عبر أنظمة «بلوك تشين».

وسقط أكثر من 30 ألف شخص ضحية الجرائم السيبرانية المتعلقة بعملة «إثريوم» وفقدوا ما متوسطة 7500 دولار لكل منهم، تزامناً مع بلوغ قيمة عروض العملات الرقمية الأولية هذا العام نحو 1,6 مليار دولار.

وأدى إطلاق البيتكوين منذ 2008 إلى إنشاء نموذج جديد من العملات، يُسمى العملات المُعماة أو المُشفرة، التي ليس لها سوى وجود رقمي فحسب. وتُعد عملة الإيثريوم أحدث تلك العملات وثاني أكبر عُملة رقمية. وهي عملة لامركزية، لا تتأثر كثيراً بالتغيرات الحادثة في أسواق العملات، ولذا يحذر كثيرون من الاستثمار في هذه العملات بسبب مخاطرها الشديدة وعدم وجود رقابة عليها.

دبي - البيان

خبراء دوليون ينصحون بعدم الاستثمار فيها بسبب مخاطرها المرتفعة

العملات الرقمية فقاعة ستنتهي مع مرور الوقت

■ دبي ـ رامي سميح

حذر خبـراء ومحللون دوليون من التعامل بالعمـلات الرقميـة التـي شـهدت إقبالاً منقطع النظير في الآونة الأخيرة مشـيرين إلـى أن التوجـه نحو هذا الاسـتثمار دون فهم مخاطره قد يكبد المستثمرين خسائر فادحة.

وأضاف الخبـراء والمحللون لـ «البيان الاقتصـادي»، أن هذه العملات هي مجرد فقاعة وقتية ستزول بمرور الوقت خصوصا أنها لا تخضع للتنظيـم والتقييم والتقنين، ويمكن للمسـتثمر أن يتعرض للاحتيال أو النصب بسهولة.

وطالبوا بضـرورة وضع أسـس وقواعد وقوانين تنظـم العمل بتلك العملات على الصعيـد العالمـي، لا سـيما وأن سـيادة القانون مطلوبة لأية معاملات أو تحويلات مالية من أجل أن تجرى بشكل قانوني.

مخاطر كبيرة

وقال الخبير الدولي ديفيش مامتاني مدير المخاطر المالية ورئيس قسم الاستثمارات والاستشارات في شـركة العصر للوساطة المالية، إن هوس العملات المشفرة مثل بيتكوين يشـبه «فوبيا الخوف من فوات الشـيء قبل اللاحـق به» حيث يسـمع الجميع قصصاً عن نجاح بعض الأشـخاص فـي مضاعفة رأس المال في فترات زمنية قصيرة وبالتالي يسرع الكثيرون نحو هذا الاستثمار دون فهم مخاطره الكبيرة.

وأوضـح دفيفيـش أن الهـوس الحالي بالعمـلات الرقميـة هـو مجـرد فقاعة وظاهرة قصيرة الأجـل مثلها مثل فقاعة أسـهم التكنولوجيا في عام 2001 وفقاعة التزامات الديون المضمونة في الإسـكان عام 2008.

وتابع دفيفيش: لا نوصي المسـتثمرين بالدخول إلـى العمـلات الرقمية، حيث إن نسـب المكافـأة للمخاطـر مرتفعـة للغاية، لكن في الوقت ذاته وعلى الرغم مـن المخاطرة كبيرة وغيـر منظمة، لكن بعـض هذه العملات تقـدم عوائد جيدة وفـى حال الرغبة في الاسـتثمار لا بد أن يكـون بنسـبة ضئيلة جدا مـن إجمالي الاستثمارات فيما يسمى بالثورة الرقمية.

واعتبـر دفيفيـش أن إيجابيات العملة الرقميـة هـي جعـل المعاملات أسـرع وأكثـر فعالية، كما إنهـا تجعل الصفقات والتداولات أكثر ليونة وأسرع، لكن هناك سـلبيات أكبـر نتائجها سـتكون وخيمة وكبيـرة في الوقت الحالـي خصوصا وأن هذه العملات لا تخضع للتنظيم والتقييم والتقنين، ويمكن للمستثمر أو المستعمل

كريس فولايان: ليس لها قيمة محددة مثل السلع الثمينة كالذهب والفضة

أن يتعرض للاحتيال بسهولة.

وأضـاف: العيب الأهم فـي العملات الرقمية هو سوء استعمالها، فمن الممكن أن تكـون هذه العملات ثـورة مالية إذا تم تنظيمها ورصدها بشـكل صحيح. وفي المسـتقبل، نتوقع مـن الحكومات وضع قواعد وقوانين مناسبة فيما يتعلق بإدخال هذه العمـلات الرقمية، مما يجعلها أكثر استقراراً وأكثر أماناً للتعامل بها.

هوس عالمي

مـن جانبه، قـال الخبيـر العالمي كريس فولايـان، المديـر التنفيذي والمؤسـس لشـركة مول فـور ذا وورلـد، إن الهوس الذي يجتاح العالم فيما يتعلق بالعملات الرقمية وعلى رأسـها «البيتكوين» يرجع إلى المزيد من النهج الفلسـفي المناهض للتداول وكيفية ارتبـاط التجارة مع عدم الاسـتقرار فـي السـوق التـي تركز على الشركات.

وأوضح فولايان إنـه من المدهش أن يتجـه النظـام البيئي المالي فـي العالم نحو مسـتقبل غير نقـدي، حيث يتم فيه اسـتبدال النقود والعملات النقدية بنقود رقمية على الرغم مـن أن هذه العملات ليس لها قيمة محددة مثل السلع الثمينة كالذهـب والفضـة وكذلك ليـس لديها مجلـس الإدارة يدير ويقـرر قيمتها إلا أن الأشخاص هم من أعطوها قيمة جوهرية.

وأضاف فولايان، أن الأشخاص يتحولون إلـى العملات الرقمية عبـر الانترنت من

روماني زكريا: من الضروري وضع أسس وقوانين دولية لتنظيم التعاملات

أجـل التنويع وخوض تجربـة جديدة. أو ربما أيضا للاسـتفادة عن طريق شـرائها بثمـن منخفض وبيع بثمن عال من خلال الاسـتثمارات المتقلبـة، ومعظمها يكون غير المنظم أو مقنن.

وأوضـح فولايـان: «ربما تكـون تلك العملات مجـرد فقاعـة أو اتجاه جديد، فالاتجاهات تأتـي وتذهب ولكن العملة الرقمية بدأت منـذ عام 2008 والآن تمر بمرحلة اختبـار الزمن. لكن بشـكل عام استعدادات الأشخاص للاستثمار في سوق العملة الرقمية متقلبة للغاية».

وتابع: «أنا لا أنصح بالاستثمار في تلك العمـلات خصوصاً وأنني أؤيد الاسـتثمار الحذر والآمـن والغير محفوف بالمخاطر. وبما أن الاسـتثمارات في العملة الرقمية تشـهد تقلبات على مدى دقائق وساعات فهي ببسـاطة حالة لم تشـهدها السوق المنظمـة. وأنا لا أشـجع على هذا النوع من الاسـتثمارات حتى يتـم وضع المزيد من القوانين المنظمة».

وأشار فولايان إلى وجود عدة سلبيات للعمـلات الرقميـة أولها إنها سـوق غير منظمـة، بمعنى أن ما يحدث مع تقلبات الشـركات الاقتصادية صعوداً وهبوطاً لا تؤثر على تلك العمـلات، ومع ذلك فهي أكثـر تقلباً من مؤشـر سـتاندرد آند بورز الامريكي بنحو 5 مرات.

ورأى فولايان أن سيادة القانون مطلوبة لأية معاملات أو تحويلات مالية من أجل أن تجرى بشـكل قانونـي وناجح على مر الزمـان، مشـيراً إلى ضـرورة تقنين تلك العملات وجعلها فـي وضع أقوى، وقتها سـنرى مزيداً من الشـركات تعتمد على الدفع بعملة «بيتكوين»، وسـيؤدي ذلك بلا شك إلى انخفاض رسوم المعاملات.

تطور تكنولوجي

وقـال رومانـي زكريـا كبيـر التجـار الاسـتراتيجيين لـدى «يـو اي فوركس» الإنجليزيـة ومقرهـا لنـدن، إن هـوس العملات الرقمية الذي يجتاح العالم بات أمراً طبيعياً في ظـل التطور التكنولوجي والمعلوماتي الواقع حاليا فضلاً عن زيادة حلقات التواصل بين الأفراد والمجتمعات بشكل أبسط وأسرع ولذلك أُستقبلت تلك العملات بالترحيب.

وأضـاف زكريـا أن البيتكوين تشـكل فقاعة سـتزول مـع مرور الوقـت، فمن الممكن أن يظهر لها منافس جديد مثلما ظهـرت عملة مثل الريبيـل على الصعيد العالمي اليومي وفى الغد سـتظهر عملة جديـدة أخـرى وبعـد الغد عملـة أكثر اختلافاً، وبالتالي فإن زوال سـله العملات الرقمية أصبح شيئاً مستبعداً.

ويرفض زكريـا الاسـتثمار بالعملات الرقميـة، نظراً لارتفـاع التذبذب الحاد في أسـعارها، لاسـيما أن كثرة عددها يجعلها غير مجدية عند الاستثمار، ولكن يمكن اسـتخدامها من قبـل من يجيد المضاربة.

أمـا عن ايجابيات العمـلات الرقمية، لفـت زكريا إلى أنهـا تتيـح التعامل بها عالميـاً عبـر الانترنـت، مما سـاهم في تيسـير الكثير من عمليات التجارة لبعض المواقع، الأمر الـذي انعكس إيجاباً على نمو وازديـاد مواقع التجـارة الإلكترونية فـي السـنوات الثلاث الماضيـة، أما عن سلبياتها فأشار إلى أن التذبذب الحاد في أسعارها فضلا عن كونها سوقاً خفياً لبعض المعاملات غير المرخصة.

ودعـا كبير التجار الاسـتراتيجيين لدى «يو اي فوركـس» الإنجليزية، إلى ضرورة وضع أسـس وقوانين تنظم التعامل بتلك العملات الرقمية، مما سيسـاعد في الحد من السـلبيات التي تشكلها، إذ إن هناك خطورة كبيرة عندما يرتفع الشـيء الذي تملكـه إلـى 5000 دولار وينخفـض إلى 2500 دولار فجأة، فهذا يدعى في عالمنا «المضاربـة»، منوهاً إلـى أن الارتفاعات والانخفاضـات المفاجئة سـيجعلها بيئة منفرة للاستثمار.

مسؤولون عالميون لـ «البيان» الاقتصادي:

سوق للمضاربات عالية المخاطرة ووسيلة للاحتيال

■ دبي - البيان

تعاني العمـلات الالكترونية والرقمية وعلى رأسها «البيتكوين» من موجة انتقادات حادة من كبار المسـؤولين حـول العالم بالإضافة إلى عدد كبير من الدول، منها انتقاد الجهات الماليـة العاملـة في دولـة بريطانيا وكذلك الجهات المسـؤولة عن الناحيـة المالية في دولة الصين والتي تصف تلك العملات بأنها غيـر قانونية وتتضمن العديـد من المخاطر الاقتصادية. ويقول المسـؤولون إن العملات الالكترونيـة أصبحت إحدى أدوات القراصنة على الإنترنت للحصول على «فدية» وهو ما ظهر مؤخراً بفيروس الفدية الأول «ونا كراي» والفديـة الثانـي «بيتيا» والـذي دمر أنظمة كثيـر من المصارف والمؤسسـات الحكومية حـول العالم، حيـث طلـب القراصنة دفع فديـة بالعملة ذاتها من أجل إرجاع الملفات المقرصنـة لأصحابها، وإعـادة فتح الأجهزة التي أصابها الفيروس بالشلل.

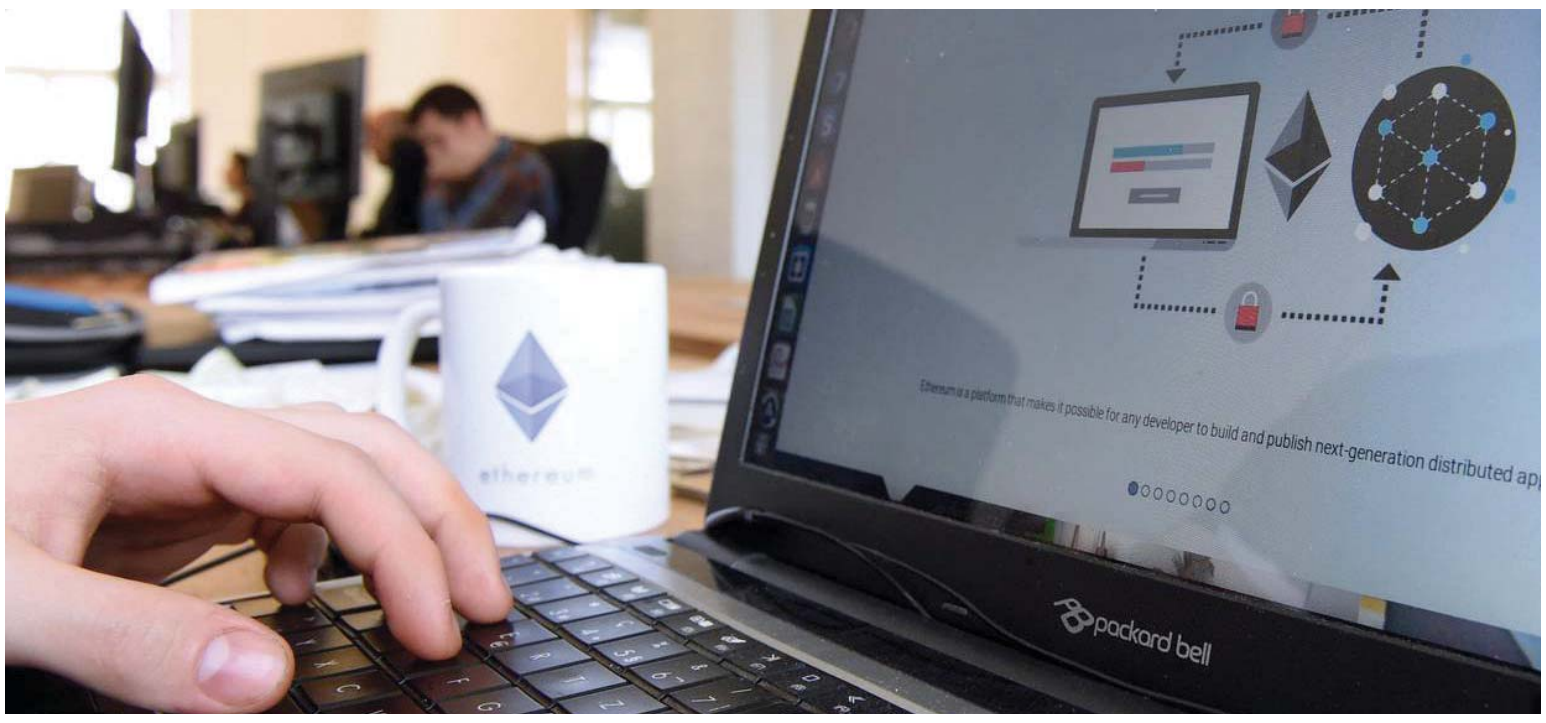

■ العملات الالكترونية أصبحت إحدى أدوات القراصنة على الإنترنت للحصول على «فدية» | البيان

صعوبة

قـال راي داليـو مؤسـس صنـدوق التحوط بريدجواتر أسوسـياتس الذي يعد الأكبر في العالـم، إنه ليس مؤمنًـا بالعملات الرقمية، معللًا ذلك بأن «بتكوين» لا تسـمح بإجراء الكثير من التعامـلات بها في الوقت الحالي بالإضافة لصعوبة إنفاقها.

وأضـاف داليو فـي مقابلة مع «سـي إن بـي سـي»، أن «بتكوين» ليسـت محفظة فعالة لادخـار الثروة نظـرًا لتقلباتها بخلاف الذهب، مضيفًا أنها فقاعة وسوق للمضاربات الشديدة.

وتابـع: هنـاك وجهـان مهمـان لاعتبـار العملـة صالحـة، همـا سـهولة التعاملات كوسـيلة للتداول، وأن تكون مخزنًا للقيمة، أمـا «بتكوين» قد تكون عملـة من الناحية النظريـة فقط لكن قـدر المضاربات الجارية عليها وضعف التعاملات يضران بها.

وتأتـي تعليقـات «داليـو» الـذي يديـر صندوقـه أصولًا قيمتهـا 160 مليـار دولار، بعـد وصف رئيس بنك «جيـه بي مورجان» «بيتكوين» بأنها وسيلة للاحتيال.

خدعة

وأعلـن الرئيـس التنفيـذي لبنـك "جـي بـي مورجان"، جيمـي ديمـون، أن العملة الإلكترونيـة «بيتكويـن» عبـارة عن خدعة، وأوضـح أن العملـة الإلكترونية هي شـيء غير واقعي وسـيتم الإعلان عـن انتهائها في وقت قريب.

وأضاف ديمون: إنه لا يقوم بدعوة جميع من قاموا بالاسـتثمار في العملة الإلكترونية لبيع حيازتهم قبل أن تتراجع عملة البيتكوين علـى اعتبـار أنـه يقـدم نصيحة إلـى كافة المستثمرين في العملة الإلكترونية.

وتابـع: إن عملة البيتكوين أشـبه بفقاعة التوليـب التـي حدثت فـي القرن السـابع عشـر وتسببت في خسائر كبيرة، وأوضح أن العملـة الإلكترونية بيتكوين لـن تعلن عن انتهائها بشكل سليم وجيد.

وأعلن ديمون أن تداول العملة الإلكترونية ضـد القواعد المالية التـي ينتهجها بنك جي بـي مورجان، كما أوضح أنه سـيتم فصل أي موظـف تابـع للبنك قام بالعمـل في عملة بيتكوين.

وفي مذكرة لبنك «مورجان ستانلي»، قال المصرف الأمريكي، إن عدم إضفاء الشـرعية مـن جانب الهيئات الرسـمية علـى العملة الإلكترونية، هو أحد أسباب تراجعها.

«المشفرة» إحدى أدوات قراصنة الإنترنت للحصول على «فدية»

فقاعة التوليب التي حدثت في القرن السابع عشر قابلة للتكرار

مرعبة

مـن جانبـه، ذكـر ريتشـارد تورنيـل، كبير الاستراتيجيين في مجال الاستثمار العالمي في شركة «بلاك روك»، إنه عندما يتأمل العناصر المعبرة عـن تجاوز الحدود داخل السـوق، فإن نظـره يتجه بشـكل تلقائـي للعملات الإلكترونية«، حيث يصفها»بالمرعبة«.

أما عن مخاوف بأن تكون الارتفاعات الواسعة التي تحققها عملات إليكترونية كالبيتكويـن و«الإيثريـوم» مجـرد فقاعـات، فقال»مارتـن غارسـيا«نائب رئيـس المبيعـات بشـركة»تريدنج آند جنيس«،»من السهل أن نقول إن ما تمر به العمـلات الإلكترونية مجـرد فقاعة بعد ما شهدناه هذا العام«.

وعلـى الرغـم مـن النظـرة التشـاؤمية لـدى العديد من الباحثين بشـأن مسـتقبل العمـلات الإلكترونية، فإن هناك فئة ترى أن مستقبل»البيتكوين«ومثيلاتها لا يزال محفزاً للاستثمار.

وقال»بـراد غارلينجوس«الرئيس التنفيذي لشـركة»رابل«في تصريحـات سـابقة لـ»بلومبرج«، إنه غيـر مقتنع بأن العملات الإلكترونية هي فقاعات قد تتعرض للانفجار.

وأضاف أن القيمة للسوقية لتلك العملات إذا ارتفعـت بضعفيـن أو ثلاثـة أو أربـاع أضعافها تلك الفترة،»فإن ذلك سـيعد «أمراً طبيعياً».

تحوط

فيمـا يتوقع تقريـر حديث إمكانيـة ارتفاع سعر عملة «البيتكوين» الإلكترونية لمستوى 7500 دولار خـلال عـام 2018. وقـال روني مـوس، مؤسـس شـركة «سـتاند بوينـت» للأبحـاث الاقتصاديـة والاستشـارات، إنـه يتوقع صعود عملة «البيتكوين» بنسبة 80٪ ليصل السعر المستهدف لـ7500 دولار خلال عـام 2018، بحسـب محطـة «سـي إن بي سـي» الأمريكية. وأضاف مـوس أن العملة الإلكترونية صاحبة أكبر قيمة سوقية قد تصل لمسـتوى 50 ألـف دولار بحلول عام 2027، مشيراً إلى أن ما يحدث الآن هو «فتح الباب علـى مصراعيه لعملـة البيتكويـن، وأعتقد أن صناديـق التحـوط والعديد مـن الأثرياء سيعبرون من خلاله، حقاً مئات الملايين من الدولارات».